

موقف السهروردي من المنطق الأرسطي

أ. علي بوقليع (*)

المقدمة

إن مصطلح «المنطق» لا نجده عند أرسطو، وإنما أطلق على علمه الجديد اسم «التحليلات» أى «العلم التحليلي»، بمعنى العلم الذى يحلل العلوم إلى مبادئها وأصولها^(١). أما مصطلح المنطق فإن مستعمله الأول يبقى مجهولاً، إلا أن الدكتور عبدالرحمن بدوى يرجح أن يكون واضعه من تلامذة وشراح أرسطو، وضعه للمقارنة بين الأرخانون الأرسطي والديالكتيك الرواقى^(٢). أما محمد ثابت الفندى فيعتقد أن هذا المصطلح من وضع الرواقية للدلالة على دراسة الكلام والفكر معاً^(٣).

وحتى تعريف المنطق لم يتطرق إليه أرسطو^(٤)، وإنما عرفه تلامذته من بعده بأنه «الآلة العاصمة للذهن من الوقوع فى الخطأ». بينما يعتقد جول تريكو أن أرسطو حصر المنطق فى «صورة العلم»^(٥).

من خلال التعريف المقدم نلاحظ أن المنطق هو العلم الذى يبحث فى صحيح الفكر وفساده، بوضعه القوانين التى تجعل هذا الفكر يتجنب الوقوع فى الأخطاء. وهكذا يصبح موضوع الفكر الإنسانى من ناحية صحته وفساده، فإذا توافق الفكر وهذه القوانين يعتبر صحيحاً، وإذا خالف هذه القوانين يعتبر فاسداً. لذا نستنتج خاصيتين للمنطق.

الأولى : البحث فى الفكر الإنسانى قصد الوصول إلى قوانين، ومعرفة الشروط التى تجعل هذا الفكر صحيحاً.

الثانية : تطبيق هذه القوانين على أنواع الفكر المختلفة لمعرفة الصواب من الخطأ.

(*) أستاذ المنطق وفلسفة العلوم - قسم الفلسفة - جامعة متورى - قسنطينة - الجزائر.

كما أن أرسطو لم يثر موضوع المنطق، لكن من خلال مضمون كتبه حده مؤرخو المنطق بثلاثة مواضيع هي :

١ - التصورات التي يعبر عنها بالحدود والألفاظ، ويلاحظ أن أرسطو لا يفرق بين التصور والحد، بل يعتبرهما شيئاً واحداً.

٢ - الأحكام والقضايا.

٣ - الصور الاستدلالية، مثل القياس الذي يعتبره أكمل أشكال الاستدلال، ثم الاستقراء والتمثيل.

وما يلاحظ أن الدراسات المنطقية الأرسطية كانت منطقية مجردة، إلا أن تلامذته وشراحه مذجوا بين هذه الدراسات وبين دراسات أخرى، حيث أصبح المنطق مزيجاً من المسائل السيكولوجية واللغوية والميتافيزيقية^(٦)، ذلك أن كتاب «التحليلات الأولى» يهتم بقوانين الفكر المجردة، لذا اعتبر كتاباً منطقياً محضاً، بينما موضوع كتب «المقولات والبرهان (التحليلات الثانية) والجدل» مزيج من الميتافيزقيات والطبيعات والإلهيات إضافة للمنطق.

ولما ترجم المنطق إلى اللغة العربية وقف منه المسلمون مواقف متباينة، بين مؤيد إلى حد التقديس، ورافض إلى حد التحريم، وناقد إما محاولاً إصلاحه ليتماشى ومعتقده، أو معترف بدوره في مجالات معينة دون مجالات أخرى.

والمشكلة التي تثيرها مداخلتى تدور حول موقف السهروردي الصوفى من المنطق المشائى. متبعة المسائل التي حاول السهروردي نقدها وإصلاحها، مركزة على المباحث الثلاثة التي عرف بها المنطق، متطرفة أولاً إلى ما قدمه أرسطو ثم ما انتقده السهروردي أو ما غير من مصطلحاته ثانياً.

مبحث التصورات والحدود :

بادئ ذي بدء نحاول تحديد مفهوم التصور لغوياً واصطلاحاً، ثم نتطرق إلى علاقته بالحد واللفظ. فحين نقول لغوياً : تصور الشيء يعنى تخيله، وتصور له الشيء : صارت عنده صورة^(٧).

أما اصطلاحاً : يعرفه علماء النفس بأنه حصول صورة الشيء في العقل^(٨) . أما عند المناطقة وبالتحديد عن الغزالي فهو : « إدراك الذات التي يدل عليها بالعبارات المفردة على سبيل التفهيم والتحقيق ، كإدراك المعنى المراد بلفظ الجيم والشجرة »^(٩) . ويعرفه أبو البركات البغدادي بأنه : « تمثل صور في الذهن للأشياء الموجودة في الأعيان كأنها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه »^(١٠) .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي :

١ - أن التصور فكرة عامة مجردة تصدق على عدد لا محدود من الأشياء ، كما يفهم منه عدة صفات .

٢ - التصور عملية عقلية ، ومن ثمة فهو مصطلح نفسى سيكولوجى باعتباره يدل « على الفعل العقلى الذى يرى بواسطته شيئاً أو موضوعاً فى ماهيته ، ويقتصر على هذه الرؤية دون أن يثبت أو ينفى »^(١١) .

٣ - يلاحظ وجود فرق بين التصور والحد واللفظ . ذلك أن الحد أو الاسم يصفه البعض بالإشارة أو التغيير أو العلامة التى نشير بها للتصور ، نظراً لصعوبة الفصل بين التصور والحد ، أما اللفظ الذى سماه الغزالي « العبارة المفردة » ، فمنه يتكون الحد . لكن يلاحظ أن الحد يتكون من لفظ أو عدة ألفاظ مثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية عربية اللسان ، فالحد الأول الذى هو موضوع يتكون من أربعة ألفاظ ، بينما المحمول يتكون من لفظين فقط . وإذا كان التصور مصطلحاً سيكولوجياً ، والحد مصطلحاً منطقياً ، والألفاظ لغوية . فإن أرسطو لم يستعمل مصطلح « التصور » فى كتابه « الأركان » ، وإنما استعمل مصطلح « الحد » لأن كتابه كان منطقياً وليس سيكولوجياً ، ذلك أنه لم يتطرق فيه لأية مسألة نفسية^(١٢) .

بينما يقسم السهروردى موضوع المنطق - على غرار معظم المناطقة المسلمين - إلى تصورات وتصديقات ، مما يؤكد أنه مزج بين المصطلحات المنطقية والنفسية باعتبار وجود ترابط كلى بين التصورات والحدود والألفاظ ، ذلك أن التصور بدون صيغة لفظية يعتبر عدماً^(١٣) .

هذا المبحث نتناول فيه ثلاثة عناصر : الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى ،
المعانى ، والتعريفات :

أولاً : مبحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى :

١ - دلالة اللفظ على المعنى :

لقد لاحظ المناطقة أن كل لفظ يتداوله الناس فيما بينهم يدل على معنى قائم فى ذهن صاحبه ، ومن ثم فقد كان شائعاً عند المناطقة المسلمين ثلاثة أنواع من الدلالات دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام . لكن يلاحظ أن السهروردى غير الألفاظ والمصطلحات . فدلالة المطابقة سماها «دلالة القصد» وتعنى وجود تطابق كلى بين الدال والمدلول مثل أن يدل لفظ إنسان على الحيوان الناطق . أما دلالة التضمن فقد سماه «دلالة الحيطه» ويدل على معنى هو فى ضمنه ومن جملته ، كأن يدل لفظ الإنسان على الحيوان والناطق ، لأن كليهما جزء متضمن فى الكل «إنسان» أما دلالة الالتزام فقد سماه «دلالة التطفل» وهو ما يفهم منه معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملته ، لكنه لازم له ومقارن غير منفك عنه ، كما يدل لفظ السقف على الحائط . وما يلاحظ أن هذه الألفاظ والمصطلحات التى أطلقها السهروردى تعبر عن جانب نفسى شعورى قصدى - لا على جانب صورى منطقى موضوعى - حتى توافق اتجاهه الصوفى الذى تبناه واعتقده (١٤) .

إن هذا التقسيم فى حقيقته لغوى ، لذلك فهو غير وارد عند أرسطو ، وبالتالى فقد استمدته من المناطقة المسلمين الذين تأثروا إما بالدلالة التى وردت فى اللغة العربية ، أو بالدلالة التى وردت عند الرواقيين . وعلى سامى الشار يتبنى الاحتمال الثانى ، حيث يرى أن الدلالة عند مناطقة الرواقية تعرف «بكون الشئ يلزم من تصوره تصور شئ آخر» ولذلك يقسم الدلالة عندهم إلى دلالة على المعنى الحقيقى ، وهى ما تعرف بدلالة المطابقة . ودلالة على جزء المعنى وتعرف بالتضمن . ودلالة على لازم المعنى (الالتزام) . . ثم قارن بين الدلالة عند النحويين وبين الدلالة عند الرواقيين ليصل إلى وجود اختلاف بينهما ، لأن النحويين يعرفون الدلالة بأنها

«فهم المعنى من اللفظ المستعمل فيه، فإن كان موضوعاً للفظ فهو المطابقة، وإن كان موضوعاً لجزئه فهو تضمن، وإن كان خارجاً عنه فهو التزام»^(١٥).

٢ - دلالة اللفظ على عموم المعنى وخصوصه :

قسم أرسطو اللفظ إلى كلي وعرفه بأنه ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد. وجزئي وعرفه بأن نفى عنه صفة الأول حيث قال: ما ليس من شأنه ذلك^(١٦). هذا التقسيم يتبناه السهروردي إلا أنه يغير كعاداته في المصطلحات، فاللفظ الكلي سماه «المنحط»، بينما الجزئي سماه «الشاخص»^(١٧).

٣ - رتبة اللفظ من مراتب الوجود :

تناول أرسطو هذا التقسيم بغموض كبير، حيث تطرق إليه في سياق الكلام على الاسم والكلمة بقوله: « فنقول أن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت وكما أن الكتاب ليس واحدا بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم، إلا أن الأشياء التي ما تخرج بالصوت دال عليها أولا، وهي آثار النفس واحدة بعينها للجميع. والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها وهي المعاني»^(١٨). لكن يظهر هذا التقسيم بوضوح عند الغزالي ويتأثر به السهروردي الذي يرتب الألفاظ أربعة مراتب يحتل اللفظ المرتبة الثالثة، يقول في اللمحة الأولى في المورد الثالث: « إن للشئ وجوداً في العيان، ووجوداً في الأذهان، ووجوداً في اللفظ، ووجوداً في الكتابة»^(١٩). لكنه لا يهتم بهذا الترتيب كثيراً لذلك يتجاهله في كتابه «حكمة الإشراق» إلا أن ابن تيمية يرتب الألفاظ مرتبتين فقط وجود في الأعيان ووجود في الأذهان^(٢٠).

٤ - انقسام اللفظ في ذاته :

يعتبر هذا الجزء تكملة للتصنيف الثالث، لهذا صنف أرسطو الألفاظ المفردة إلى اسم وكلمة (فعل) بمصطلح النحويين، ثم عرف الاسم بأنه لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان. أما الكلمة فهي تدل على ما تدل عليه في زمان^(٢١). ومن التعريفين تبدو محاولة أرسطو التمييز بين الاسم والكلمة، ويؤكد هذا بمقارنته بين الاسم

«صحة» والكلمة «صح» ، كما أراد أن يميز بين الفعل والإشارات الطبيعية وأصوات الحيوانات من جهة وبين الاسم والقول من جهة أخرى . فقسم الاسم إلى :

١ - أسماء محصلة «إنسان» . ب- أسماء غير محصلة (معدولة) «لا لإنسان» .

كما قسم الكلمة إلى :

أ - الكلمة المحصلة «صح» .

ب- الكلمة غير المحصلة «لا صح» . ثم قسم الكلمة من جهة أخرى إلى قائمة : والقائم ما دل على زمن الحاضر . وغير القائم : وهو ما دل على الزمنين الماضي والمستقبل^(٢٢) . هذا التقسيم يتبناه السهروردي بحيث لم يزد ولم ينقص منه شيئاً ما عدا «الأداة» التي أهملها أرسطو نظراً لخصائص اللغة اليونانية التي لا تستعملها بينما تستعملها اللغة العربية ، ولهذا يقول السهروردي : «اللفظ المفرد إما يدل على معنى غير تام التعقل ويسمى «أداة» ، أو على معنى تام»^(٢٣) .

ه - نسبة الألفاظ للمعاني :

هذا الجزء ابتدأ به أرسطو كتاب «قاطيغورياس» (المقولات) حيث قسمها إلى :

أ - المتفقة أسماؤها : عرفها «إنها التي الاسم فقط عام لها ، فأما قول الجواهر الذي يحسب لاسم فمختلف مثل الإنسان المصور ، الحيوان .

ب- المتواطئة أسماؤها : يقال أنها التي الاسم عام لها ، وقول الجواهر بحسب الاسم واحد بعينه كالإنسان والثور .

ج- المشتقة أسماؤها : «يقال أنها التي لها لقب شيء بحسب اسمه غير أنها مخالفة له في التصريف مثل الفصيح من الفصاحة ، الشجاع من الشجاعة»^(٢٤) .

هذا التقسيم يتبناه السهروردي ، لكنه يغير فقط كعاداته من بعض المصطلحات حيث يقول : « والمعنى العام إما يكون وقوعه على كثيرين بالسواء كالأربعة على شواخصها ويسمى العام المتساوق ، وإما أن يكون على سبيل الإثم والأنقص كالأبيض على الثلج والعاج ، وسائر ما فيه الإثم والأنقص ، ونسميه المعنى

المتفاوت، وإذا تكثرت ، وإذا تكثرت مسميات اسم واحد لا يكون وقوعه عليها بمعنى واحد سميت أمثاله مشتركة، والاسم إذا أطلق في غير معناه لمشابهة أو لمجاورة أو لملازمة سمي مجازاً» (٢٥).

ثانياً : المعانى :

ويشتمل النقاط التالية :

- ١ - نسبة الموجودات لمداركنا .
- ٢ - نسبة الموجودات بعضها إلى بعض بالعموم والخصوص .
- ٣ - تقسيم المعانى باعتبار اليقين وعدم اليقين .
- ٤ - نسبة بعض المعانى إلى بعض (نسبة المحمولات إلى الموضوعات) .

١ - نسبة الموجودات إلى مداركنا :

تنقسم الموجودات بالنسبة لمداركنا عند المناطقة إلى قسمين :

- أ - موجودات محسوسة : وهى التى يمكن إدراكها عن طريق الحواس الخمسة وتمثل فى الأشياء المادية ذات الأشكال والروائح وغيرها .
- ب - موجودات غير محسوسة : والتى لا يمكن إدراكها عن طريق الحواس ، وإنما نستدل عليها من خلال الأثر الذى تتركه ، وذلك لأنها ليست من طبيعة مادية ، نظراً لأنه ليس لها شكل تتخذه كالعلم والرحمة ، والقدرة .

٢ - تقسيم المعانى باعتبار اليقين : قسمت المعانى إلى :

- أ - معانى لموجودات مشخصة عينية يطلق عليها الجزئيات والتى تدرك عن طريق الحواس ، هذا النوع لا يهتم به كل من أرسطو والسهورردى .
- ب - موجودات كلية غير متعينة ووسيلة إدراكها عند أرسطو العقل والاستدلال ، إلا أن السهورردى يضيف وسيلة ثالثة لإدراكها وهو الحدس الصوفى ، الذى هو عبارة عن نور يقذفه الله فى قلب محبيه ومريديه . مما جعل البعض يعتقد

أنه قد تأثر في هذه النقطة بأفلاطون الذي أطلق على المعانى الكلية «المثل» ووسيلة إدراكها «التعقل» .

٣ - نسبة المحمولات إلى الموضوعات أو (نسبة بعض المعانى إلى البعض):

وتسمى أحياناً الكليات الخمسة أو المحمولات ، وتعتبر أموراً كلية عامة تشترك في خصائصها جميع الموجودات الجزئية المشخصة ، وتشابهه كتشابه عمرو وزيد في الإنسانية . وقد قسمها أرسطو إلى :

أ - ذاتية مقومة : والذاتى المقوم ينقسم إلى :

أ - ١ - الجنس : وهو الكلى الذى تندرج تحت كليات أخص منه ، ويطلق على كثيرين مختلفين بالحقيقة .

أ - ٢ - النوع : ويعتبر كذلك كليا يندرج تحت كلى أعم منه ، فهو المقول فى جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة .

أ - ٣ - الفصل : وهو خاص باشتراك الأفراد فى حقيقة واحدة حيث يميز الشيء عن المشاركات العامة .

ب- صفات عرضية : (الأعراض) والذى يصفها السهروردي بقوله : «ما يتأخر عن الحقيقة تعقله»^(٢٦) . والذى تنقسم بدورها إلى :

ب- ١ - أعراض لازمة غير مفارقة : وتسمى أعراضاً ذاتية (عامة) وهى التى تحمل على النوع أو الجنس حملاً مطلقاً وتوصف بأنها المقول على أفراد مختلفين^(٢٧) .

ب- ٢ - أعراض مفارقة : يعرفها السهروردي «هى كل ما يقال على ما تحته حقيقة واحدة قولاً غير ذاتى كالأبيض للأنواع الكثيرة»^(٢٨) . من خلال ما تقدم نستنتج أن الصفات الذاتية ثلاثة هى : الجنس ، النوع ، الفصل . بينما الصفات العرضية قد تكون عامة (العرض العام) أو خاصة (العرض الخاص) ومن ثم نحصل

على خمسة صفات أساسية أى «محمولات» باعتبارها أجناساً ترتب صاعدة إلى أن تنتهى إلى جنس الأجناس والتي هى أعلى الأجناس والتي حصرها أرسطو فى عشر مقولات، واحدة جوهر وتسعة أعراض وهى: الكم، الكيف، المضاف، الأين، المتى، والوضع، له، أن يفعل، يفعل^(٢٩). إلا أن السهروردي حصرها فى أربعة فقط هى: الكم، الكيف، المتى، والأين^(٣٠).

ثالثاً: التعريفات :

إن هذا المبحث لم يتوسع فيه أرسطو كثيراً، وإنما اهتم بالتعريف الحقيقى . رغم وجود تعاريف كثيرة منها ما عرف عند القدماء ومنها ما أضيف عند المحدثين ، وسنركز على التعريف المنطقى الذى أخذه أغلب المناطق من التعريف الأرسطى :

التعريف الحقيقى : وهو التعريف الذى أقره أرسطو ، واعتبره أساس التصور وبه يحصل مفهومه فى ذهن المعرف ، ويتم ب :

١- التعريف بالحد :

يعرفه أرسطو بأنه «القول الدال على ماهية الشيء»^(٣١) ، لأنه يتكون من الجنس القريب والفصل أى من الصفات الذاتية المقومة ، وينقسم إلى :

أ - الحد التام : وهو الذى يتألف من الجنس القريب والفصل ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق ، حيث «حيوان» جنس قريب ، «ناطق» فصل خاص بالإنسان .

ب- الحد الناقص : وهو الذى يتكون من جنس بعيد وفصل أو من الصفات العرضية سواء كانت عامة أو خاصة . مثل : «الإنسان جسم مدخن» ف «جسم» جنس بعيد ، «مدخن» صفة عرضية . ويستعمل هذا التعريف الأخير لتمييز الأشياء عن غيرها ، لأنه لا يستوفى جميع الذاتيات . لذا يفضل أرسطو التعريف بالحد التام .

٢ - التعريف بالرسم :

يحدده أرسطو بأنه « . . . وإن لم يكن مما يقال فى الحد فمن البين أنه عرض لأننا قد قلنا أن العرض هو ما ليس يحد بخاصة ولا جنس ، وهو موجود فى الشيء الذى هو عرض»^(٣٢) .

وهو نوعان :

أ - الرسم التام : ويتكون من جنس قريب، وخاصيات مثل «إنسان حيوان مدخن» حيوان جنس قريب، و«مدخن» عرض عام.

ب- الرسم الناقص : ويتكون من جنس بعيد وعرض عام «الإنسان جسم مدخن»، «جسم» جنس بعيد، و«مدخن» عرض عام.

٣ - شروط التعريف :

حتى يؤدي التعريف الحقيقي الغاية التي وجد من أجلها وضع أرسطو عدة شروط منها:

أ - شروط من حيث الغاية :

أ-١ - من حيث المعنى.

أ - ١ - ١ - ضرورة ألا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة. إلا أن المناطقة المحدثين يرون أنه قد يضطر المفكر إلى ذلك خصوصاً عندما يكون أحد الطرفين أوضح من الطرف الثاني كأن يعرف الأعزب بأنه الذي ليس متزوجاً.

أ - ١ - ٢ - يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، مثل تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهاراً، حيث لا يمكن طلوع النهار إلا بظهور الشمس.

أ - ١ - ٣ - يجب ألا يعرف الشيء بنفسه، كتعريف الإنسان بالحيوان البشري.

أ - ١ - ٤ - يجب ألا يعرف الشيء بما هو أخفى منه أو بأى حد أكثر غموضاً وإبهاماً منه مثل تعريف النار بأنه اسطقس الشبيه بالنفس.

أ - ١ - ٥ - يجب تجنب تعريف الشيء بأن نضيفه لآخر (المتضايقان) كأن يعرف الأب بأنه الذي له ابن.

أ - ٢ - من حيث اللفظ.

يجب ألا يعرف المنطقي الأشياء بألفاظ غريبة، مبهمة الدلالة، كما يجب ألا

يستعمل ألفاظاً مشتركة أو مجازية ، لأن هذا يجعل السامع لا يدري المقصود من التعريف .

ب- شروط من حيث الحقيقة :

لا بد أن يكون التعريف معبراً عن الماهية المكونة من المقومات الذاتية للشيء ، بمعنى يتكون من الجنس والفصل ، لأن الجنس يحدد بعض من الماهية ، بينما يحدد الفصل بعضها الآخر .

لكن هذا الحد الأرسطي وشروطه الأخير يرفضه السهروردي تحت عنوان «قاعدة إشراقية في هدم التعريف المشائي» حيث يرى أن حصر الذاتيات أمر صعب جداً «فإن قال المعرف بذاتي معين فما يدريه أنه هو الذاتى الحقيقى ، وأنه لم يغفل عن ذكر ذاتيات أخرى أهم ، إضافة إلى أن معرفة الذاتى الخاص (الفصل) لا يتم إلا بمعرفة الذاتى العام (الجنس) ، وبما أن الذاتى العام مجهول فإن الذاتى الخاص هو بدوره يبقى مجهولاً ، وسيعجز الحس عن تعريفنا به ، وبالتالي لا بد من تعريفه بطريق آخر هو الحدس»^(٣٣) . أما ما يراه أرسطو من أن التعريف يوصل إلى معارف ، فإن هذا الموقف يرفضه السهروردي ، ويرى استحالة الوصول إلى المعرفة عن طريق التعريف الأرسطي القائم على الجواهر والأعراض للأسباب التالية :

- ١ - افتقار الجوهرية إلى التعريف باعتباره معرفة سلبية .
- ٢ - تكون فصول الجواهر مجهولة مثل النفس والمفارقات الأخرى الجوهرية .
- ٣ - الأجسام والأعراض تدرك وتعرف عن طريق الحس أو المشاهدة .
- ٤ - تتسلل اللوازم حيث أن الجواهر لا تعرف إلا باللوازم ، وهذه خصوصيات لا تعرف إلا بلوازم أخرى ، وهذه بدورها تعرف بلوازم ثالثة . . إلخ ، مما يؤدي إلى التسلسل الذى بدوره يصعب من معرفة شيء فى الوجود .
- ٥ - الأمور البسيطة تدرك عن طريق الحواس ، ومن ثم لا تحتاج إلى تعريف كالليونة . .

٦ - يفرق السهروردي بين عالم الأذهان وعالم الأعيان . والمقولات (المحمولات الكلية) لا توجد إلا في عالم الأذهان، ومن ثم يسميها عالم التصورات الذي يختلف عن عالم الحس^(٣٤).

٧ - يجب أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، ويعنى أن تنطبق كل صفة يتكون منها على كل أفراد المعرفة، إلا أن السهروردي ينبه إلى أخطاء قد ترتكب، فيفقد الحد قيمته، وتمثل في:

أ - إذا كان جزء من المعرفة مجهولاً، فإنه يستحيل الحد سواء في الأشياء المحسوسة أو غير المحسوسة.

ب- إذا كان هناك شك في جزء من المعرفة فإنه يسلب صفة الجمع والمنع.

ت- لا يمكن أخذ الجزء مكان الجنس مثل الإنسان حيوان ناطق حيث أن الحيوان لا يدل على جزء بل يدل على كل.

ث- من الخطأ أخذ الفصل مكان الجنس مثل لا يحق أن يقال العشق إفراط المحبة لأننا في هذا المثال وضعنا الفصل «المحبة» مكان «الإفراط» والعكس صحيح، وكان من المنطق أن نقول «العشق هو المحبة المفرطة» فتصبح المحبة «جنس» والمفرطة فصل^(٣٥).

ج- يجب أن يعرف التعريف بأمور تخصه «إما لتخصيص الآحاد أو لتخصيص البعض أو الإجماع»^(٣٦). فهو بهذا يرى أن التعريف يجب أن ينتقل من المعرفة العام إلى الخاص بعملية تحليلية، أو من الخاص إلى العام بعملية تركيبية، وهو بهذا يخالف الحد الأرسطي الذي ينتقل من العام إلى الخاص كما في التعريف بالكليات الخمسة.

من خلال ما سبق نستنتج أن السهروردي يقر بأن الباحث لا يحتاج - وفي كل الحالات - التعريف الأرسطي الذي يتكون من الجنس والفصل.

مبحث القضايا

أولاً : القضايا :

١ - تعريفها :

لقد خصص أرسطو كتاباً لمناقشة القضايا بعنوان «بارى أرميناس» أى العبارة - التى تنحل إلى مقولات وحدود - فعرفها «بأنها كل قول دال، - لا على طريقة الآلة لكن - كما قلنا - على طريق المواطأة، وليس كل قوم بجازم، وإنما القول الجازم الذى وجد فيه الصدق أو الكذب»^(٣). من خلال تعريفه هذا يتضح أن القول ينقسم إلى قسمين:

أ - قول جازم يخبر عن أمر ما، وبالتالي يحتمل الصدق والكذب، وهذا هو القضية الخبرية.

ب- قول غير جازم لا يحتمل الصدق والكذب، وهى القضية الإنشائية التى تفيد التعجب والتساؤل وغيرهما. وهذا النوع لا يعتبره أرسطو قضايا خبرية. وقد تبنى أغلب المناطقة المسلمين المشائين القضية الأرسطية ولكنهم ألبسوها حلة إسلامية، رغم أنهم حاولوا تغيير تعريفها لفظياً إلا أنها بقت أرسطية المضمون، فقد عرفها السهروردي - وإن كان تعريف مأخوذ من تعريف الغزالي - «بأنه الخبر الذى يسمح لسامعه الحكم لمن أتى به أنه صادق وكاذب فيه»^(٣٨).

٢ - أنواع القضايا :

قسم أرسطو القضية إلى قضية حملية، ويسمىها أحياناً «قضية محصلة»، وقضية معدولة، وقضية موجهة، مهملاً بذلك القضية الشرطية والمعدومة التى نجد السهروردي وأغلب المناطقة المسلمين قد تطرقوا إليها.

أ - القضية الحملية : يعتبرها السهروردي أبسط القضايا، ويعرفها بكونها قضية

«حكم فيها بأن أحد الشئيين هو الآخر أو ليس»^(٣٩)، مثل الإنسان حيوان، أو الإنسان ليس بحيوان. وهو نفس التعريف الذي قال به أرسطو، والقضية الحملية تنحل من الداخل إلى : موضوع يصفه السهروردي بأنه المحكوم عليه، ويعتبره المادة المنطقية، ومحمول والذي يعتبره «الصفة التي نحكم بها على الموضوع»^(٤٠). ورابطة بينهما وتسمى عند المسلمين «النسبة الحكمية» أما من حيث تقسيمها من حيث كم الموضوع فقد قسمت إلى أربعة قضايا.

القضية الكلية: وتعتبر عند أرسطو أساس كل قياس منتج، حيث تكون الصفة المحمول منطبقة على جميع أفراد الموضوع. أما مصدرها يكون العقل. يسميها السهروردي «القضية المحيطة» ويرد جميع القضايا إليها^(٤٢) ولكنه يخالف أرسطو في مصدرها حيث يرجعها للحكمة الإشرافية التي تتطلب المعرفة بالكليات وليس بالجزئيات.

القضية الجزئية: يكون فيها المحمول منطبق على جزء من أفراد الموضوع، وما يلاحظ أن أرسطو يهمل هذا النوع من القضايا، لأنه كان يعتقد أن لا علم إلا بالكليات. وقد تأثر به السهروردي الذي يرى أن القول بالجزئية سيؤدي إلى عدم تعيين الجزء الذي يشمل الحكم، كون هناك أبعاضاً كثيرة، فمثلاً في الشرطية المتصلة (قد يكون إذا كان أب، ف ج د) أو في الشرطية المنفصلة (إما قد يكون أب أو ج د) نلاحظ عدم وضوح البعض الذي نحكم عليه، والبعض الذي نهمله، ولهذا يرى أن الحل هو أن نرد الجزئية إلى كلية محيطة وذلك بأن نفترض اسم للجزء الذي نحكم عليه، وليكن (ج)، فتصبح القضية كل ج كذا. هذا أما في الشرطية نردها بدورها أيضاً إلى كلية بإرجاع أحوال المقدم الجزئية إلى كلية وبهذا يتخلص من الجزئية بالافتراض ويصبح الحكم شاملاً لكل فرد من أفرادها. أما سبب إهماله للجزئية فيرجع إلى اعتقاده أن الجزء فرع، والكل أصل، وهو بهذا يحاول إرجاع المعرفة إلى أصولها، ذلك أن المعرفة الإشرافية كلية لا جزئية وبالتالي إذا تصفحت عن العلوم لا تجد فيها مطلوباً يطلب فيه حال بعض الشيء مهملًا دون أن يعين ذلك البعض»^(٤٣).

القضية المهملة : يصفها الغزالي «بأنها التي يمكن تبيان وجود المحمول لكلية الموضوع أو لبعضه»^(٤٤). ومن ثم يمكن ردها حسب ما قصده القائل، فإذا قصد بقوله كلية تكون كلية، وإذا قصد جزئية تكون جزئية. القضية الشخصية : وهي القضية التي لا يصدق موضوعها إلا على شخص معين، يسميها البغدادي بالقضية المخصوصة لأنها خاصة بفرد معين، بينما يسميها السهروردي بالقضايا الشواخص^(٤٥)، وقد ردها أرسطو وأغلب المناطق إلى قضية كلية لأن الموضوع فيها مستعمل بكل ما صدقه. وقد لاحظنا أن أرسطو لا يعترف إلا بقضية الكلية وهو ما تبناه السهروردي الذي كان يقول : « ان الشواخص لا تتطلبها العلوم »^(٤٦).

أما تقسيم القضية من حيث كيف الرابطة فقد قسمها أرسطو إلى :

القضية الموجبة : وفيها يكون المحمول يثبت صفة الموضوع ، وهو بمثابة حكم على شيء .

القضية السالبة : وينفى فيها المحمول صفة عن الموضوع ومن ثم فهي حكم على حكم الشيء ، وإنما نحكم على الحكم الذي يطلق عليه . فعندما نقول «الإنسان ليس خالداً» هنا ننفي القول «الإنسان خالد» ، ولهذا فالأصل في الحكم أن يكون موجباً . وهذا ما دفع السهروردي إلى نقد القضية السالبة وإرجاعها إلى القضية الموجبة المعدولة، ويعلل ذلك بأن القضية السالبة هي التي تأتي فيها أداة السلب قبل الرابطة، ومن ثم خاصة بهذه النسبة، مثل «زيد ليس كاتباً» ، بينما القضية المعدولة هي التي تأتي فيها أداة السلب جزءاً من المحمول أو الموضوع أي تأتي الأداة بعد الرابطة مثل «زيد هو لا كاتب» لكن إذا ارتبط السلب بالرابطة وأصبح أحد جزئيه (إما الموضوع، وإما المحمول) فيبقى الربط إيجابياً ، وبالتالي يمكن رد القضية السالبة إلى قضية موجبة معدولة، بأن نغير من وضع أداة السلب فقط، لأن القضية الموجبة أصل والسالبة فرع . وما قام به هو إرجاع الفرع إلى الأصل ، وبما أن المعرفة الإشراقية في رأيه هي أصل المعارف الإنسانية، وإذا كان السلب جزءاً للموضوع أو للمحمول لم يكن قاطعاً للنسبة، فالإيجاب قطع والسلب ظن، وبما أن الإيجاب ثابت عيني،

والسلب فى حقيقته ذهنى وليس فى الأعيان «والحكم الموجب ذهنى لا يثبت إلا على ثابت ذهنى ، والموجب على أنه فى العين لا يكون إلا على ثابت عينى» (٤٧).

ب- القضية المعدولة : ميز أرسطو بين القضية المحصلة والقضية الغير المحصلة التى سماها معدولة بحيث لاحظ أن القضية البسيطة هى التى يكون محمولها محصلاً مثل قولنا : يوجد إنسان عادل «حيث نلاحظ أن المحمول «عادل» لم تسبقه أداة السلب ، مثل ، لا ، غير ، ليس . . . إلخ .

أما القضية المعدولة فهى التى يكون محمولها غير محصل أى سبقته أداة السلب مثل : يوجد إنسان لا عادلاً حيث أن المحمول «عادلاً» مسبق بأداة النفى لا (٤٨).

وإذا كان أرسطو بتقسيمه هذا يحصل على أربعة قضايا بإدخال السلب هى :

قضية محصلة حالة إيجاب : يوجد إنسان عادل . سلبها : ليس يوجد إنسان عادل .

قضية غير محصلة : حالة الإيجاب : يوجد إنسان لا عادلاً ، سلبها : ليس يوجد إنسان لا عادلاً .

فإن السهروردي - إضافة لتبنيه هذا التقسيم - قد تظن إلى إمكانية إعدام الموضوع بإدخال أداة السلب عليه ، مثلاً القضية المحصلة التالية : «الحى جماد» تصبح بعد إدخال أداة النفى «لا» على الموضوع تصبح «اللاحي جماد» أما سلبها «ولاشيء من اللاحي جماد» يقول : «بل ما دام الرباط حاصلًا ، والسلب سواء كان جزء الموضوع أو المحمول هى موجبة ، إلا أن يكون السلب قاطعاً لها . وإذا قلت : «كل لا زوج فرد» فهو إيجاب الفردية على جميع الموصوفات باللازوجية فتكون موجبة» (٤٩).

ج- القضية المركبة الشرطية : هى قضية مركبة من قضيتين أو أكثر ، إذا قرن بينهم بأداة شرط سميت قضية شرطية بحيث يصبح وجود ارتباط بين طرفيها على أساس أن أحدهما شرط للآخر ، يسمى الطرف الأول «المقدم» والطرف الثانى «التالى» .

يعرفها السهروردي بقوله: «هو ما يكون تأليفه من خبرين، أخرج كل واحد منهما عن خبريته وقرن بينهما ليصير قضية واحدة»^(٥٠)، وهي نوعان:

ج-١- : قضية شرطية متصلة: وهي قضايا تتكون من خبرين قرن بينهما بأداة العطف مثل: «إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» وتنقسم من حيث الكم إلى كلية موجبة، وجزئية موجبة، ومهملة موجبة، وشخصية موجبة. أما من حيث الكيف فتقسم إلى كلية سالبة، وجزئية سالبة.

ج-٢- : قضية شرطية منفصلة: يعرفها السهروردي: «بأنها التي تكون الربط بين حمليتها بعناد»^(٥١)، ثم قسمها إلى:

ج-٢-١- المنفصلة الحقيقية: وهي التي تمنع فيها لفظة العناد إما الجمع والخلو، أي لا يجتمعان معاً ولا يخلوان معاً. مثل إما أن يكون العدد زوجي أو فردي، حيث يستحيل أن يخلو العدد من أحدهما، كما يستحيل أن يجتمعا معاً، فيكون العدد زوجياً وفردياً في نفس الوقت.

ج-٢-٢- المنفصلة غير الحقيقية: وتنقسم بدورها إلى:

أ- ما يمنع الجمع دون الخلو: مثل: هذا المحل إما أبيض أو أسود، يستحيل جمع البياض مع السواد، لكن قد يخلو المحل منهما معاً كأن يكون أصفر أو أحمر أو أي لوناً آخر.

ب- ما يمنع الخلو دون الجمع، مثل: إما يكون زيد في البحر وإما ألا يغرق. فقد يكون زيد في البحر لكن لا يغرق لأنه قد يكون ماهراً في السباحة^(٥٢). وقد اعتبر السهروردي الشرطيات قضايا حملية محرفة، ومن ثم يمكن ردها إلى أصلها. وحتى يتم ذلك يكفي أن نصرح بعلاقة اللزوم أو العناد. فإذا كانت القضية الشرطية المتصلة التالية: «إذا طلعت الشمس وجد النهار» فإنه يمكننا تحويلها إلى قضية حملية بقولنا: «طلوع الشمس يلزمه وجود النهار» أما القضية المنفصلة التالية: «إما أن يكون الوقت نهاراً أم ليلاً» يمكن تحويلها إلى: «النهار يعانده الليل».

وخلاصة القول أن أرسطو أهمل القضايا الشرطية لأن في اعتقاد يوسف كرم تنحل إلى قضايا حملية^(٥٣).

د - القضية الموجهة : يعرف أرسطو القضية الموجهة بأنها القضية التي يقع على محمولها توجيهاً ويتلقى جهة ما^(٥٤) ، لكن هذا التعريف اعتبر عاماً وواسعاً مما يستحيل معه حصر الموجهات، لذلك قلل من عموميته بأن حصر التوجيه في الرابطة فقط، لهذا اقترح ثلاثة أنواع^(٥٥).

د - ١ - القضية المطلقة وهي القضية غير الموجهة أى التي لم يقع على الرابطة توجيهاً، مثل: «الإنسان عادل».

د - ٢ - القضية الضرورية : ويعبر عنها بأن : « ما كان منها فيما يمكن أن يكون» مثل : من الضروري أن يكون الإنسان عادلاً.

د - ٣ - القضية الممكنة : يعرفها بأنها : « فيما يحتمل أن يكون وما لا يحتمل» مثل : «من الممكن أن يكون الإنسان عادلاً»^(٥٦).

وقد أكد السهروردي تأثر المناطقة العرب بهذا التقسيم سواء كانوا من المتقدمين أو المتأخرين إلا أنهم اختلفوا في عددها فمنهم من قسمها إلى اثنين فقط ممكنة وممتعة، ومنهم من قسمها إلى ثلاثة - منهم السهروردي - ضرورة الوجود (الضرورة) ، وضرورة العدم (الممتعة) ، وما لا ضرورة في وجودها وعدمها (الإمكان)^(٥٧). لكنه ركز على القضية الضرورية التي أرجع إليها جميع الأنواع الأخرى وكان تقسيمه الثلاثي كالتالي :

- القضية الضرورية : يعرفها : «بأنها التي تقال على ما يجب النسبة لنفس الموضوع والمحمول لا باعتبار زايد»^(٥٨) وقد قسمها إلى :

- ضرورة مطلقة دائمة (أطلق عليها سرمدية) مثل : الله قيوم.

- ضرورة غير مشروطة دائمة : والتي يكون فيها الشرط إما خاص بالموضوع

أو خاص بالمحمول ولهذا نحصل على القضايا التالية :

- أ - ما مشروطه دوام ذات الموضوع مثل : « الإنسان بالضرورة حيوان » .
- ب- المشروطة العامة : مثل : « المتحرك متغير ما دام متحركاً » ويعبر عنها بقوله : « فإنه إذا وضعنا فيه أصل الذات مع الصفة تلحقها بعد تحققها » (٥٩) .
- ت- مشروطة بدوام ذات المحمول : مثل قولنا : « الإنسان ماش ما دام ماشياً » .
- ث- ضرورة في وقت معين : مثل القمر كاسف ويسمى المتأخرون بالوقتية المطلقة (٦٠) .
- ج- ضرورة في وقت غير معين : مثل : الإنسان متنفس .
- القضية الممكنة : ويعرف الممكن « بأنه قد يقال بإزاء ما ليس بممتنع » (٦١) .
مثل : الإنسان كاتب .

- القضية الممتنعة : ويعتبرها ضرورة العدم (٦٢) . مثل : « الإنسان حجر » وهذا النوعين الأخيرين أرجعهما إلى القضية الضرورية ، سواء كانت ضرورة الوجود أو ضرورة العدم وذلك بقوله « فإن ما ليس بممكن هو قد يكون ضروري الوجود ، وقد يكون ضروري العدم بهذا الاعتبار » (٦٣) . وبالتالي فقد رد جميع القضايا إلى القضية الضرورية ، وهذا تحت عنوان « حكمة إشراقية في بيان رد القضايا كلها إلى الموجبة الضرورية وقد برهن على ما قام به بقوله : « لما كان الممكن إمكانه ضرورياً ، والممتنع امتناعاً ضرورياً ، والواجب وجوبه كذلك ، فالأولى أن نجعل الجهات من الوجوب وقسميه أجزاء للمحمولات حتى تصير القضية على جميع الأحوال ضرورة » (٦٤) ، ثم يحولها إلى قضية سماها « الضرورية البتاة » . مثل : « كل إنسان البتة حيوان » (٦٥) .

خلاصة القول أن السهروردي انتقد القضايا الأرسطية حتى في أبسط صورها ذلك لأنه رد القضايا السالبة إلى موجبة ، والجزئية إلى كلية ، والموجبة إلى ضرورة ليجمعها جميعاً في قضية واحدة هي القضية الضرورية البتاة .

ثانياً : التقابل :

لقد تناول أرسطو التقابل كونه : «أن يقابل الواحد بعينه في المعنى بعينه»^(٦٦). من خلال التعريف يمكن أن يكون تقابل القضايا إما بالكم والكيف ويسمى التناقض ، وإما أن يكون بالكم فقط ويسمى تضاد وتحت التضاد ، وإما أن يكون بالكيف ويسمى التداخل .

١ - التناقض :

ويعرفه أرسطو بقوله : «لكل إيجاباً سلباً قبالته ، ولكل سلب إيجاباً قبالته»^(٦٧). من التعريف نلاحظ أن التناقض هو اختلاف قضيتين من حيث الإيجاب والسلب ، بمعنى إذا صدقت إحدهما كذبت الأخرى بالضرورة ، أما شروطه فيمكن حصرها في :

أ - الاتفاق في الموضوع والمحمول أى حتى يكون هناك تناقض بين قضيتين يجب أن يكون لهما نفس الموضوع ونفس المحمول ، سواء من ناحية اللفظ أو المعنى .

ب- اتفاق في القوة والفعل : مثل إذا قلنا في القضية «زيد يتحرك» ونقصد يتحرك بالقوة ، فلا يحق أن نقول في النقيض أنه يتحرك بالفعل لأنه هذا سيرفع التناقض .

ت- الاتفاق في الكل والجزء : فإذا قلنا في القضية الأولى «زيد طويل» فلا يحق في النقيض أن نقصد بالمحمول «طويل» أنه طويل اليد أو الرجل بل نقصد به ما قصدنا في القضية الأولى .

ث- الاتفاق في الإضافة : إذا قلنا «زيد صديق لمحمد» في القضية الأولى ، وفي النقيض نقول «ليس بصديق» فلا بد أن نقصد ليس بصديق لنفس الشخص وهو محمد وليس لغيره .

ج- الاتفاق في الزمان : إذا قلنا : «زيد يتحرك» في القضية الأولى ، ونقصد به يتحرك في زمن معين ، فإذا قلنا في نقيضتها «ليس يتحرك» فإننا نقصد في نفس الزمن ، أما إذا قلنا «يتحرك» البارحة ، ولا يتحرك اليوم فإن هذا لا يعتبر تناقضاً .

ح - الاتفاق في المكان : إذا قلنا في القضية الأولى «زيد يتحرك» ونقصد به يتحرك في مكان معين ، فبالضرورة يكون النقيض «ليس يتحرك» في نفس المكان ، فإذا قصدنا يتحرك في الأرض ونقيضتها «لا يتحرك» في السماء ، فإن هذا لا يعتبر تناقضاً ، لأنهما قد يصدقان معا وقد يكذبان معاً .

خ - الشرط : كأن نقول في القضية الأولى «الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيضاً» ، ثم في الثانية نقول «الجسم ليس مفرق للبصر» أى بشرط كونه غير أبيض^(٦٨) ، ولهذا إذا قصدنا بشرط معين يبقى في النقيض هو نفسه لا يتغير . وقد أضاف المناطقة المتأخرون إلى الشروط السابقة عدة شروط أخرى منها^(٦٩) .

د - الاتفاق في الآلة : مثل «زيد كاتب» ونعني بقلم معين ، نقيضتها ، «زيد ليس بكاتب» .

ذ - الاتفاق في العلة : مثل : «النجار عامل» ونقصد به عاملاً للسلطان ، نقيضتها «النجار ليس بعامل» ونقصد به لغيره ، فإن هذا لا يعتبر تناقضاً ، لذلك إذا قصدنا عاملاً لإنسان معين في القضية الأولى يكون نفس العلة في النقيض .

ر - الاتفاق في المفعول به : مثل «زيد ضارب» (أى أنه يضرب عمر) بالضرورة يبقى نفس المفعول به في النقيض وليس يتغير .

ز - الاتفاق في المميز : مثل «عندى عشرون» نقصد بهما درهما ، ثم نخالفهما في النقيض فنقول : «ليس عند عشرون ديناراً» ، فإن هذا لا يعتبر تناقضاً ، لذلك إذا قلت في القضية الأولى «عشرون درهماً» بالضرورة يكون نفس المميز في النقيض .

وقد جمع المناطقة المتأخرون هذه الشروط في شرطين هما الموضوع والمحمول ذلك لأن جميع الوحدات تندرج ضمنهما ، ويرهن عبدالمتعال الصعدي على ذلك

بقوله: « فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع، ووحدة الزمان والمكان والإضافة والفعل مندرجة في وحدة المحمول»^(٧٠). بينما يرى الحبيصي «أن المحققين من النظائر والمناطق يرجعون تحقيق التناقض إلى «وحدة النسبة» ذلك أن وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية، وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة»^(٧١). وقد أضيف شرط خاص بالقضايا المسورة (المحصورة) يتمثل في: ضرورة اختلاف القضيتين المتناقضتين في الكم (أى إذا كانت القضية كلية تكون نقيضتها جزئية والعكس)^(٧٢). أما إذا كانت القضية موجهة فقد أضيف شرط آخر يتمثل في ضرورة تغيير الجهة^(٧٣). وإذا كانت القضيتان خاصتين (شخصيتين) فيكفى الشروط العامة. لكن السهروردي يرفض الشرطين الآخرين، ويتقدمهما - كما سنرى ذلك فيما بعد - . أما الشرط الثالث فهو ضرورة اختلاف القضيتين المتناقضتين في الكيف، والحقيقة أن هذا الشرط موجود ضمناً أثناء تطرقنا لتعريف التناقض.

وبتطبيق الشروط السابقة فإن التقابل بين الكليات مع بعضها، والجزئيات مع بعضها، لا يعتبر تناقضاً، ذلك لأنها قد تتفق في الكم وبالتالي قد تصدق معا أو تكذب معا.

- التقابل بالكيف: يسمى:

أ - التضاد: ويحصل بين الكليات فقط أى (الكلية الموجبة والكلية السالبة)، وقانونه: أن المتضادتين لاتصدقان معا أى (صدق الأولى يؤدي إلى كذب الثانية) وقد يكذبان معا أى (يمكن أن يتفقا على الكذب).

ب- تحت التضاد: ويحصل بين الجزئيات أى (الجزئية الموجبة والكلية السالبة) وقانونه: قد تصدقان معا، ولكن لا تكذبان معا أى (إذا كذبت إحدهما صدقت الثانية)^(٧٤).

- التقابل بالكم: ويسمى التداخل: ويكون بين الكليات والجزئيات (أى الكلية الموجبة والجزئية الموجبة. وبين الكلية السالبة والجزئية السالبة) وقانونه: إذا صدقت

الكليات صدقت الجزئيات، وإذا كذبت الكليات تكون الجزئيات غير معلومة، أما إذا صدقت الجزئيات فالكليات غير معلومة أيضاً، أما إذا كذبت الجزئيات كذبت الكليات بالضرورة، وما يلاحظ أن التداخل لم يتطرق إليه أرسطو، ذلك لأنه لا يعتبر تقابلاً على حد تعبير «جول تريكو J. Tricot» إنما هو «احتواء قضية لقضية أخرى»^(٧٥). وإذا كان أرسطو أهمله وتبعه في ذلك السهروردي فإن أبي البركات البغدادي - رغم أنه لم يثره في تقابل القضايا الحملية البسيطة - إلا أنه عرفه في تقابل القضايا المعدولة والعدمية باسم العموم والخصوص^(٧٦).

وقد لاحظنا أن السهروردي رد القضايا الجزئية بالافتراض، والقضايا السالبة إلى الموجبة المعدولة، والقضايا الموجهة إلى الضرورية البتانة، بحيث أصبح لا يوجد عنده لا قضايا سالبة ولا جزئية، لهذا رفض شرط الكم والكيف والجهة في التناقض، ليصبح عنده التناقض يحصل بإدخال أداة النقض في بداية كل قضية، ومن ثم يصبح التضاد والتناقض شيئاً واحداً^(٧٧). ذلك أن الكلية الموجبة تناقض الكلية السالبة - وهنا فقط يعتبر السهروردي بدور السلب في التناقض والعكس - فلو قلنا: «كل نفس ذائقة الموت» لاعتبرناها قضية كلية صادقة، ونقيضتها أو ضدها: «ولا نفس ذائقة الموت» تعتبر هذه القضية كاذبة، ولهذا فالعلاقة بينهما هي علاقة تناقض لاتضاد، لأنهما لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً.

أما الجزئية لا يكون لها نقيض إلا إذا أرجعناها إلى كلية محيطية، وعلل ذلك أنه إذا دخل حرف السلب على البعض سيؤدي إلى الاختلاف في الموضوع. بمعنى أن البعض الذي يشمل الحكم غير متعين، وغير واضح مما يؤدي إلى اختلاف التصورين، فمن نقصدهم بقولنا: «بعض ليس إنساناً» ليسوا هم أنفسهم الذين نقصدهم بقولنا: «بعض ليس إنساناً» وهو ما يعتبر خروجاً من قاعدة التناقض القائل: «يجب أن يتفقا في الموضوع والمحمول». أما إذا أرجعناها إلى كلية محيطية فيحصل النقض كما وضحنا سابقاً مثل: «لا شيء من الإنسان بحجر» نقيضتها «ليس لاشيء من الإنسان بحجر»^(٧٨).

ثالثاً : العكس :

لغوياً : يعنى التبديل والقلب ، ويقول الإنسان «عكست حاشية الثوب، فإنه يقصد بذلك أنه قلبه ، بحيث جعل أعلاه سافله»^(٧٩).

أما اصطلاحاً : يعرفه السهروردي «أنه جعل موضوع القضية بكلتيه محمولاً ، والمحمول موضوعاً»^(٨٠) ، هذا التعريف نجده عند جميع المناطق سواء أرسطو أو غيره . ومنه يفهم العكس بأنه استبدال موضوع القضية المعكوسة ، ومحمول القضية المعكوسة يصبح موضوع القضية الأصلية ، وحتى يتم العكس ، ويكون منطقياً يضع أرسطو ومن تبعه قاعدتين :

١ - أن تتفق القضية الأصلية والمعكوسة في الكيف (أى إذا كانت الأصلية سالبة تكون المعكوسة سالبة ، وإذا كانت موجبة تكون الثانية موجبة).

٢ - ألا تثبت القضية المعكوسة أكثر مما تثبت القضية الأصلية ، بمعنى يجب أن يبقى ما صادق الحدين هو هو ، وذلك بالأى يستغرق حد فى القضية المعكوسة ما لم يكن مستغرقاً فى القضية الأصلية ومن ثم نحصل على ما يلى :

الكلية الموجبة تعكس جزئية موجبة مثل : كل الزواحف ذات حراشف عكسها ، بعض ذوات حراشف زواحف .

كلية سالبة تعكس كلية سالبة ، مثل : لا عاقل خداع عكسها لا خداع عاقل .

الجزئية الموجبة ، تعكس جزئية موجبة ، مثل : بعض الحيوانات ولودة ، عكسها : بعض الولودة حيوانات . أما الجزئية السالبة لا تعكس لأنها لا تستوفى شرط العكس ، فلو عكسناها جزئية موجبة فإنها تخالف قاعدة الكيف ، أما إذا تركناها جزئية سالبة كما هى فإن المحمول يكون مستغرقاً فى القضية الأصلية ، أما فى القضية المعكوسة يصبح غير مستغرق ، وهو ما يخالف القاعدة الثانية ، ذلك أن الجزئية السالبة موضوعها غير مستغرق ، ومحمولها مستغرق .

والسهروردي يوافق أرسطو فيما ذهب إليه من انعكاس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة والكلية السالبة مثل نفسها والجزئية الموجبة مثل نفسها ، لكنه ينتقده فى عدم

انعكاس الجزئية السالبة بل يعكسها إلى حالتين : الحالة الأولى : يرى أن قولنا «ليس بعض الحيوان إنسانا» فإن المثال لا يحدد لنا أى بعض يسلب، وحتى يكون البعض المسلوب واضحا، يفترض تعيينه وحصره فى «الفرس» مثلا، أو حيوانات أخرى باستثناء «الإنسان» وبهذا الافتراض تصبح الجزئية كلية سالبة فنقول: «لاشئ من الفرس بإنسان» وعندئذ يمكن عكسها إلى «لاشئ من الإنسان بفرس».

الحالة الثانية : تحول الجزئية السالبة إلى جزئية معدولة ، وذلك بسلب جزء المحمول فنحصل على القضية «ليس بعض الحيوان إنسانا» القضية المعدولة «بعض الحيوان غير إنسان» ثم نعكسها فنحصل «بعض غير إنسان حيوان» . وبهذا يقر السهروردي إمكانية عكس الجزئية السالبة^(٨١)، بينما بالنسبة لعكس القضايا الشرطية، فقد لاحظنا أن أرسطو أهمل هذا النوع ، لكن السهروردي لمح لها فى اللمحة الخامسة، فبعد انتهائه من مناقشة عكس القضايا الحملية ختم ذلك بقوله : «تعاكس الشرطيات على ما ذكرنا فى الحمليات»^(٨٢).

أما عكس القضايا الموجهة فقد تطرق لها أرسطو باختصار هروبا من التطويل لأنه تناول بتوسع العكس فى القضايا الحملية المطلقة، وقد ركز على القضايا الكلية الممكنة الموجهة، وعكسها جزئية ممكنة وأعطى مثالا على ذلك بصيغة رمزية «كل (ب) هو (أ) بالإمكان عكسها» «بعض (أ) هو (ب) بالإمكان»^(٨٣). أما الجزئية الموجهة الممكنة فيعكسها أرسطو مثل نفسها «بعض (ب) هو (أ) بالإمكان عكسها» بعض (أ) هو (ب) بالإمكان. أما الكلية السالبة ممكنة الوجود فإنها تعكس إلى كلية سالبة ممكنة ذهنية مثل: «ممكن ألا يكون أحد من الناس فرس» عكسها «ممكن ألا يكون واحد من الخيل إنسان»^(٨٤). أما القضية الكلية السالبة الذهنية تعكس جزئية موجهة ضرورية . مثل : «يمكن ألا يكون شئ من الأبيض ثوب»، عكسها «بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض»^(٨٥).

أما الجزئية السالبة فقد لاحظنا أنها لا تعكس عند أرسطو، لكن الأمر يختلف عند السهروردي فقد لاحظنا أنها لا تعكس عند أرسطو، لكن الأمر يختلف عند

السهروردي الذي وافقه في بعض النقاط إلا أنه اختلف معه وانتقده في بعضها حيث رد جميع القضايا إلى الضرورية البتة - كما مر معنا - وذلك بأن جعل الجهات كالإمكان والامتناع جزءاً من المحمول ولهذا جاء لعكس عنده مختلفاً إلى حد ما .
حيث :

كلية موجبة ضرورية : بالضرورة كل كاتب يجب أن يكون إنساناً تعكس إلى جزئية موجبة بالضرورة: بالضرورة بعض ما يجب أن يكون إنساناً فهو كاتب .
كلية سالبة ضرورية : إذا كان بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر . تعكس إلى كلية سالبة ضرورية : لا شيء من الحجر بإنسان بالضرورة .

أما الجزئية السالبة فقد لاحظنا في عكس القضايا الحملية أنها تعكس إما كلية سالبة أو جزئية معدولة ، أما إذا استعمل جهة الإمكان والامتناع جزءاً للمحمول فنحصل على العكس التالي :

كلية موجبة ضرورية : بالضرورة كل إنسان هو ممكن أن يكون حيواناً : تعكس إلى جزئية موجبة ضرورية : بعض ما يمكن أن يكون حيواناً هو إنسان . أو بالضرورة كل إنسان يجب أن يكون حيواناً عكسها بالضرورة بعض ما يجب أن يكون حيواناً هو إنسان . بالضرورة كل إنسان يمتنع أن يكون حجراً عكسها بالضرورة ما يمتنع أن يكون حجراً فهو إنسان^(٨٦) . أما القضايا السالبة - فقد لاحظنا - أنه أرجعها إلى قضايا موجبة ، ولهذا لم يذكرها في العكس ، ورغم أنه رد القضايا الجزئية إلى الكلية بالافتراض إلا أنه اعترف بدورها في التناقض وفي العكس - كما مر معنا - .

مبحث القياس :

يعرفه أرسطو بقوله : « بأنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعه بذاتها ، وأعني بذاتها أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي ألف منها القياس أو شيء آخر غير تلك المقدمات»^(٨٧) . من خلال التعريف نلاحظ أن الصورة التي يكون عليها القياس

تكون كالتالى : مقدمة كبرى تحتوى على حد أكبر ، ومقدمة صغرى تحتوى على حد أصغر ، ونتيجة تلزم بالضرورة من المقدمات المنظمة والمرتبة ترتيباً تسلسلياً .

أنواعه :

لم يثر أرسطو أنواع القياس ، وإنما حصر جميع أنواعه فى القياس الحملى ، أما الرواقيون فقد حصروه فى القياس الشرطى . لكن تلامذة أرسطو «تاوفراسطس وأديموس» تنبها إلى إمكانية الجمع بين حملية أرسطو وشرطية الرواقيين ، ثم توسعا فيهما ، وهو ما تبناه المناطقة المسلمون ، منهم السهروردى الذى قسم القياس إلى : حملى وشرطى واستثنائى وسنعود إلى تحليلها .

أولاً : القياس الحملى :

١ - تعريفه : وهو القياس الذى ركز عليه أرسطو ، واعتبره محور المنطق ، والصورة الفضلى للتصديقات ، ويتكون من أكثر من مقدمة ، لأنه لو تكون مقدمة واحدة فإنه يسمى قياساً ناقصاً ، استدلالاً مباشراً ولهذا يقول أرسطو ، : « إذا وضعت أشياء أخرى أكثر من واحدة لزم شىء ما آخر من الاضطرار » . لذلك يمكن أن نستنتج مكونات القياس الحملى .

أ - مقدمة كبرى تحتوى على حد أكبر .

ب - مقدمة صغرى تحتوى على حد أوسط ، وتكون وظيفته الربط بين المقدمتين ، وبدونه لا يعتبر قياساً وإنما جملاً منفصلة .

٣ - النتيجة التى يعبر عنها بعلاقة اللزوم «إذن» مما يؤدي إلى زيادة نسبة الأحكام بينها والتى يراها «يوسف كرم» تجعل من الاستدلال حركة منفصلة من طرف إلى طرف^(٨٩) . إلا أن هذا الترتيب ينتقده السهروردى وحتى أبو البركات البغدادي وابن تيمية ، حيث يبدؤون كل قياس بمقدمة صغرى على أن تكون هى المقدمة الكبرى وتحتوى على الحد الأصغر والحد الأوسط ، ثم تأتى المقدمة الثانية وتكون مقدمة كبرى .

٢ - قواعد القياس الحملى : حتى يكون القياس منتجاً وصحيحاً وضع أرسطو مجموعة من القواعد نذكر منها:

- يجب أن يتكون كل قياس من ثلاثة حدود ، حد أكبر ، وحد أوسط ، وحد أصغر .

- يجب ألا تحتوى النتيجة على الحد الأوسط لأن وظيفته هى الربط بين الحدين الأكبر والأصغر وتنتهى مهمته هنا ولهذا لا يظهر فى النتيجة .

- ضرورة استغراق الحد الأوسط ولو مرة واحدة على الأقل فى إحدى المقدمتين ، لأن عدم الاستغراق يؤدي إلى نوع من المغالطة ، ذلك لأنه لا يؤدي وظيفة الربط بين الحدين البعيدين (الأكبر والأصغر) .

- يجب ألا يستغرق حد فى النتيجة ما لم يكن من قبل مستغرقاً فى المقدمة التى ورد فيها ، لأن عدم استغراقه فى المقدمات ، واستغراقه فى النتيجة معناه أنه تم الانتقال من بعض إلى هذا الحد كله ، وهذا يخالف قاعدة الحكم فى القياس الذى ينتقل من الكل إلى الجزء .

- لا نتيجة من مقدمتين سالبتين .

- لا إنتاج من مقدمتين جزئيتين .

- النتيجة تتبع الأخص (أى أن السالب أخص من الموجب والجزئية أخص من الكلية) (٩٠) .

- القضيتان الموجبتان تنتج موجبة ، ومن ثم يستحيل إنتاج سالبة .

- لا إنتاج من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة (٩١) .

٣ - أشكال القياس : من خلال القواعد السابقة نستنتج أن القياس يتخذ أشكالاً ، يسميها السهروردي «السياق» ، ويتحدد الشكل تبعاً لوضع الحد الأوسط فى المقدمتين ، فقد يأتى موضوعاً فى المقدمة الكبرى ومحمولاً فى المقدمة الصغرى ، وقد يأتى محمولاً فى المقدمتين ، أو موضوعاً فيهما ، أو محمولاً فى المقدمة الكبرى ، موضوعاً فى المقدمة الصغرى ، وبالتالي نحصل على أربعة أشكال :

الشكل الأول : يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في المقدمة الكبرى ، محمولاً في المقدمة الصغرى . فإذا رمزنا إلى الحد الأكبر بالرمز (أ) والحد الأوسط بالرمز (ب) والحد الأصغر بالرمز (ج) فإننا نحصل على الشكل التالي :

ب أ
ج ب

هذا الشكل له عدة صور يظهر بها تسمى الأضرب ، المنتج منها أربعة فقط إذا توفرت الشروط التالية :

١ - يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة .

٢ - يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية .

الضرب الأول : صيغته كما وردت في كتاب «التحليلات الأولى» ومثال ذلك أن (أ) إن كانت مقولة على كل (ب) ، وكانت (ب) تقال على كل (ج) ، فمن الاضطرار أن تقال (أ) على كل (ج) مثل :

م ك : ك م : كل مفكر عبقرى .

م ص : ك م كل مبدع مفكر .

ن : ك م كل عبقرى مبدع»^(٩٢) .

الضرب الثانى : وقد عبر عنه أرسطو بالمثال التالى : «إن كانت (أ) غير مقولة على كل شىء من (ب) ، وكانت (ب) تقال على كل (ج) فإن (أ) لا تقال على كل شىء من (ج)»^(٩٣) . مثل :

م ك : ك س ولا واحد من الجزائريين فرنسى .

م ص : كل سكان قسنطينة جزائريين .

ن : ولا واحد من سكان قسنطينة فرنسى .

ولكن لا يوافق السهروردي في هذا ذلك - كما مر معنا - أرجع القضايا السالبة

إلى موجبة، وبتطبيق قاعدته فإن الكلية السالبة تصبح كلية موجبة معدولة ، ولذلك فالضرب الثانى يردده إلى الضرب الأول، لأنه إن بقى كذلك فلائنه لا يعتبره مفيداً فى الحكمة الإشرافية، وبالتالي يكون الضرب على الطريقة السهروردية كالتالى:

م ك : كلية موجبة .

م ص : كلية موجبة معدولة .

ن : كلية موجبة^(٩٤) .

الضرب الثالث : يعبر عنه أرسطو بالصيغة التالية: «أن (أ) موجودة فى كل (ب)، و(ب) فى بعض (ج) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) موجودة لبعض (ج)»^(٩٥) مثل:

م ك : ك م : كل فنان عاطفى .

م ص : ج م : بعض الشعراء فنانون .

ج م : بعض الشعراء عاطفيون .

الضرب الرابع : يعبر عنه أرسطو بقوله: «إن لم تكن (أ) موجودة فى شىء من (ب) ، وكانت (ب) موجودة فى بعض (ج) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) غير مقولة على بعض (ج)»^(٩٦) مثل:

ك س : لا مفكر غبى .

ج م : بعض المفكرين علماء .

ج س : ليس بعض العلماء أغبياء .

أما عند السهروردى فقد لاحظنا أثناء تطرقنا للقضايا من حيث الكم أنه يرد القضية السالبة إلى موجبة معدولة، ومن حيث الكم يرد القضية الجزئية إلى الكلية بالافتراض ، وبالتالي فإنه يرد الضرب الثانى والثالث والرابع إلى الضرب الأول الذى يتكون من قضايا كلية موجبة .

الشكل الثاني : ويعرض بوضع الحد الأوسط فيه . حيث يأتي محمولاً في كلتا المقدمتين ، ومن ثم يتخذ الشكل التالي :

أ ب

ج ب

أما شروطه فتتمثل في :

١ - يجب أن تكون إحدى المقدمتين سالبة ، لأن لو كانت موجبة فإن هذا لا يستوفي شرط الاستغراق فيأتي الحد الأوسط غير مستغرق .

٢ - يجب أن تكون الكبرى كلية ، لأن النتيجة ستكون سالبة ، والحد الأكبر مستغرقاً وكان موضوع الكبرى . يحدده أرسطو : «إذا كان شيء واحد بعينه مقولاً على شيء بكليته ، وغير مقول على آخر البتة ، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإنني أسمى ما كان مثل هذا الشكل الثاني»^(٩٧) . وتطبيقاً للشروط السابقة نحصل على أربعة أضرب متتجة :

الضرب الأول : ويعبر عنه أرسطو بقوله : «أن (ب) ليست موجودة في شيء من (أ) وموجودة في كل شيء من (ج) ، فليست (أ) في شيء من (ج)»^(٩٨) مثل :

م ك : ك م : كل منافق ظالم .

م ص : ك س : لا مسلم ظالم .

ن : ك س : لا مسلم منافق .

الضرب الثاني : « إن كانت (ب) موجودة في كل شيء من (أ) وغير موجودة في شيء من (ج) ، فإن (ج) غير موجود في شيء من (أ) »^(٩٩) مثل :

م ك : ك ي : لا كسول معتر بنفسه .

م ك : ك م : كل رياضي معتر بنفسه .

م ص : ك س : لا كسول معتر بنفسه .

ن : ك س : لا كسول رياضي .

الضرب الثالث: « أنه إن كانت (ب) غير موجودة في شيء من (أ) وموجودة في بعض (ج) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) موجودة في بعض (ج) »^(١٠٠) مثل:

م ك : ك س : ولا طيب غبي .

م ص : ج م : بعض السياسيين أغبياء .

ن : ج س : ليس بعض الأطباء سياسيون .

الضرب الرابع: « إذا كانت (ب) موجودة في كل شيء من (أ) وغير موجودة في بعض (ج) فمن الاضطرار أن تكون (أ) غير موجودة في بعض (ج) »^(١٠١) مثل:

ك م : كل منافق متملق .

ج س : ليس بعض القادة متملقون .

ج س : ليس بعض القادة منافقون .

الشكل الثالث : يكون موضع الحد الأوسط فيه موضوعاً في كلتا المقدمتين ويتخذ الصورة التالية:

ب أ

ب ج

ويحدده أرسطو بقوله: « فإن كان جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه، أحدهما موجود في كله، والآخر غير موجود في شيء منه أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه فإنني أسمى هذا الشكل الثالث »^(١٠٢) ومن شروطه:

١ - ضرورة أن تكون المقدمة الصغرى موجبة، لأنها لو كانت سالبة لخالفنا قواعد الاستغراق من جهة، وشروط القياس من جهة أخرى .

٢ - ضرورة أن تكون النتيجة جزئية لأنه بما أن الصغرى موجبة فإن محمولها الحد الأصغر غير مستغرق، وبالتالي لا يكون مستغرقاً في النتيجة .

٣ - ضرورة أن تكون إحدى المقدمتين كلية وذلك لضمان استغراق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل .

وبتطبيق هذه الشروط نحصل على ستة أضرب، وهي كثيرة بالمقارنة للأشكال السابقة لوجود تساهل في الوصول إلى النتيجة .

الضرب الأول : يحدده أرسطو : « فإذا كانت كلية وكانت (أ) ، (ج) موجودتين في كل (ب) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) في بعض (ج) ، لأن الموجب قد يرجع ، فتكون (ب) موجودة في بعض (ج) وقد كانت موجودة في كل (ب) فمن الاضطرار أن تكون (أ) موجودة في بعض (ج)»^(١٠٣) مثل :

م ك : ك م : كل حيوان جسم .

م ص : ك م : كل حيوان حي .

ن : ج م : بعض الأجسام حية .

لأنه يستحيل القول «كل الأجسام حية» لوجود أجسام صلبة وأخرى جامدة .

الضرب الثاني : عبر عنه بقوله : «فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل (ب) وأخذ بعض (ب) وهو (ج) فإن (أ) ، (ج) موجودتان فيه فقد صارت (أ) موجودة في بعض (ج)»^(١٠٤) مثل :

م ك : ج م : بعض السياسيين محنكين .

م ص : ك م : كل سياسى كاذب .

ن : ج م : بعض الكذابين سياسيين .

الضرب الثالث : يحدده أرسطو بقوله : « وذلك إن كانت (ج) موجودة في كل (ب) ، (أ) موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن يكون (أ) في بعض (ج)»^(١٠٥) مثل :

م ك : ك م : كل إنسان عاقل .

م ص : ج م : بعض الإنسان مبدع .

ن : ج م : بعض ما هو مبدع عاقل .

الضرب الرابع : «إن كانت (أ) غير موجودة فى شىء من (ب) ، (ب) موجودة فى كل (ج) ، فمن الاضطرار أن (أ) غير موجودة فى بعض (ج)»^(١٠٦) مثل :

م ك : ك س : لا واحد من الكفار مؤمن .

م ص : ك م : كل الكفار ملحدون .

ن : ج س : ليس بعض الملحدين مؤمنين .

الضرب الخامس : «ذلك إن كانت (ج) موجودة فى كل (ب) ، وكانت (أ) غير موجودة فى بعضها ، فمن الاضطرار أن يكون (أ) غير موجودة فى بعض (ج)»^(١٠٧) .

م ك : ج س : ليس بعض المفكرين مؤمنين .

م ص : ك م : كل مفكر وفى بعده .

ن : ج س : ليس بعض الأوفياء بعهدهم مؤمنين .

الضرب السادس : «ذلك إن كانت (أ) غير موجودة فى شىء (ب) ، و(ج) موجودة فى بعضها ، فإن (أ) غير موجودة فى بعض (ج)»^(١٠٨) مثل :

م ك : ك س : لا عنصرى محب للإنسانية .

م ص : ج م : بعض العنصرين جبناء .

ن : ج س : ليس بعض الجبناء محيين للإنسانية .

الشكل الرابع : اعتقد الكثير من المناطقة المسلمين أن أرسطو لم يعرف هذا الشكل ، وإنما كان من وضع تلامذته المتأخرين^(١٠٩) . بينما أسنده ابن رشد لجالينوس^(١١٠) . ولهذا فقد أهمله أغلب المناطقة المسلمين بما فيهم السهروردي الذى اعتبره بعيداً على الطبع ، والذى يقصده به الفطرة،^(١١١) بل انتقد القياس الأرسطى

وأشكاله واضرابه، حيث حذف جميع الأشكال وجميع الأضرب وردها إلى الشكل الأول الضرب الأول، ذلك أنه رد جميع القضايا السالبة إلى قضايا موجبة والقضايا الجزئية إلى قضايا كلية، ثم رد هذه القضايا جميعها إلى «القضية الضرورية البتاة» لتصبح صورة قياس السهروردي كالتالي:

ك م بتاة

ك م بتاة

ك م بتاة

«هذا الاختصار الذى قام به الهدف منه هو تفادى التطويل بدون فائدة»^(١١٢).

ثانياً : القياس الشرطى :

قسم السهروردي القياس شرطى واستثنائى . أما القياس الشرطى فيتخذ الصور التالية :

١ - قياس شرطى متصل :

ويتكون من مقدمة كبرى شرطية متصلة، ومقدمة صغرى شرطية متصلة وتكون النتيجة بالضرورة شرطية متصلة، وقد وصفها بقوله : «تألف من مقدمتان على نسق الحملات، تشترك فى تال لهما أو تالى أحدهما ومقدم آخر»^(١١٣) مثل :

م ك : كلما كانت العقيدة تربط أفراد المجتمع ، كان التعاون بينهم .

م ص : كلما كانت الفطرة سليمة كانت العقيدة تربط أفراد المجتمع .

ن : كلما كانت الفطرة سليمة، كان التعاون بين أفراد المجتمع .

٢ - قياس شرطى منفصل :

ويتكون من مقدمة كبرى تفيد العناد، ومقدمة صغرى شرطية تفيد العناد كذلك . والنتيجة تكون بالضرورة شرطية تفيد العناد . ويعتبر هذا النوع من الأقيسة الأقرب إلى الفطرة خصوصاً إذا اتخذت الصيغة التالية :

م ك : هذا العدد إما فرد أو زوج .

م ص : كل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج لزوج والفرد جميعاً .

ن : إما أن يكون هذا العدد فرداً أو زوج الزوج أو الفرد أو زوجهما معاً^(١١٤) .

٤ - قياس يتكون من مقدمة كبرى شرطية متصلة ، ومقدمة صغرى حملية .
مثل :

م ك : الأربعة عدد .

م ص : كل عدد زوج أو فرد .

ن : الأربعة إما زوج أو فرد .

٥ - قياس يتكون من مقدمة كبرى شرطية منفصلة ، ومقدمة صغرى حملية ،
هذا النوع سماه «الاستقراء» مثل :

م ك : كل متحرك إما حيوان وإما نبات وإما جماد .

م ص : كل حيوان جسم ، كل نبات جسم ، كل جماد جسم .

ن : كل متحرك جسم^(١١٥) .

٣ - القياس الاستثنائي : يعرفه «بأنه هو الذى يذكر فيه أحد طرفى نقيض
النتيجة»^(١١٦) . ويتكون من مقدمة كبرى شرطية تحتوى على قضيتين ، تسمى
الأولى «المقدم» والثانية «التالى» يصفه أغلب المناطقة المسلمين بأنه دال على النتيجة
بالفعل «أى ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها»^(١١٧) ويقسمه السهروردى إلى
قسمين :

أ - قياس استثنائى متصل : وهو الذى «يستثنى فيه عين المقدم فينتج عين التالى» ،
ونقيض التالى لنقيض المقدم»^(١١٨) . وبالتالى فيه حالتان :

- إذا كانت المقدمة الصغرى حملية تثبت المقدم تسمى حالة الوضع ، ويتخذ
الصورة التالية :

م ك : كلما كانت (أ) هي (ب) كانت (ج) هي (د) . كلما كانت العلوم مفيدة
كانت الحياة أسعد .

م ص : لكن (أ) هي (ب) لكن العلوم مفيدة .

ن : (ج) هي (د) الحياة أسعد .

- إذا كانت المقدمة الصغرى تنفى التالى تسمى حالة الرفع ، ويتخذ الصورة
التالية :

م ك : كلما كانت (أ) هي (ب) كانت (ج) هي (د) كلما كانت العلوم مفيدة
كانت الحياة أسعد م ص : لكن (ج) ليست (د) لكن الحياة ليست أسعد

ن : (أ) ليت (ب) العلوم ليست مفيدة

ويعبر السهروردي على شرط الإنتاج فى الحالتين سواء كانت رفع أو وضع
بقوله : «ولا نستثنى عين التالى لعين المقدم ، ولانقيض المقدم لنقيض التالى ، فإن
التالى ربما كان أعم من المقدم ، ويلزم من رفع الأعم رفع الأخص ولا العكس ويلزم
فى وضع الأخص وضع الأعم ولا العكس» (١١٩) .

ب- قياس استثنائى منفصل : يعرفه بأنه «يستثنى نقيض ما يتفق ، فيتج عين ما
بقى» (١٢٠) .

وهو بدوره له وضعيتين

- حالة الوضع : وتكون المقدمة الصغرى فيه تثبت أحد طرفى المقدمة الكبرى

مثل :

م ك : إما أن تكون (أ) هي (ب) أو (ج) هي (د) . . إما أن يكون نهوض الأمة

بعقيدة قوية أو نكون مخطئين

م ص : لكن (أ) هي (ب) لكن نهوض الأمة تكون بعقيدة قوية

ن : (ج) ليست (د) إذن لسنا مخطئين

حالة الرفع : وتكون المقدمة الصغرى تنفى أحد طرفى المقدمة الكبرى . مثل :
م ك : إما أن تكون (أ) هى (ب) أو (ج) هى (د) . إما أن تكون نهضة الأمة
بعقيدة قوية أو نكون مخطئين .

م ص : لكن (ج) ليست (د) لكن لسنا مخطئين .

ن : (أ) هى (ب) نهضة الأمة تكون بعقيدة قوية

وخلاصة القول فإن أرسطو لم يتطرق لهذا النوع من القياس ، ولكن ، كان
الرواقين قد تطرقوا إليه ومنهم انتقل إلى المناطقة المسلمين والذين أخذ عنهم
السهروردى .

أما بالنسبة للقياس الموجه فنظراً للتطويل الممل فإنى أركز فقط على ما قدمه
السهروردى دون أن ننسى أنه تأثر كغيره من المناطقة المسلمين بالمنطق الأرسطى فى
بعض جوانبه ولهذا فقد تناول السهروردى المنطق الموجه دون أن يتوسع فيه وسبب
ذلك ، إضافة من الهروب من التطويل هناك سبب ثان يتطرق إليه الدكتور حسن
حنفى ، ويعتبر جوهرياً يتمثل فى اعتزاز المتصوفة ومنهم السهروردى بالمعرفة
الإشراقية التى يعتبرونها ضرورية ويقينية ، وبما أن الممكن سلب للضرورى وبما أن
المعرفة الإشراقية معرفة ضرورية وليست ممكنة فان النتيجة التى ينتهى إليها
السهروردى ضرورة التركيز فقط على القضية الضرورية البتاة^(١٢١) . ولهذا ينتهى
إلى ضرورة الاعتراف بالشكل الأول الضرب الأول لأنه فطرى وتكون مقدماته
ضرورية بتاة . هذا القياس يتخذ الشكل التالى :

م ك : كل (ج) (ب) بتة .

م ص ك : وكل (ب) (أ) بتة .

ن : كل (ج) (أ) بتة^(١٢٢) .

إن القياس - كما لاحظنا - هو المحور الأساسى الذى يدور حوله كتاب
الأرغانون ، فقد اعتبر أرسطو كتابى المقولات والقضايا مدخلاً له ، بينما كتاب

التحليلات الثانية مادته، أما الكتب الأخرى فهي تابعة ، ولا يعتبر أقيستها صحيحة ومن ثم فمعارفها خاطئة. أما القياس فيه تحصل المعارف اليقينية وبالتالي فهو مصدر المعرفة. وقد وجهت انتقادات كثيرة للمنطق الأرسطي عموماً والقياس خصوصاً، سواء من طرف الرواقية أو من طرف المسلمين منهم أبو البركات البغدادي الذي انتقد المنطق الأرسطي عموماً والقياس خصوصاً، حيث اعتبر القياس طريقة من طرق عرض المعرفة وليس وسيلة تحصيل، فالعلم عنده يحصل للإنسان إما بطريق مباشر كأن «ينبعث ذلك من ذهنه أو ينبعث ذهنه إليه في طلبه وتردده»^(١٢٣)، بحيث أن هذه المعارف التي تحصل له تجعله في حيرة عن الكيفية التي تحصل منها ، كما يحتار الإنسان في كيفية حصول الإبصار لديه. بل يؤكد أن الكثير من العلماء استطاعوا معرفة الكثير من الأمور العلمية «من غير أن يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم»^(١٢٤). فحصول هذه المعارف لدى العلماء كما يحصل قول الشعر لدى بعض الشعراء دون أن يستعينوا بالعروض والقوافي لأن ذلك يحصل لهم بالفطرة والذوق، أو يحصل لديه عن طريق الحس والتجربة.

هذا الموقف نجده عند السهروردي ، الذي أقر بنوعين من البحوث يمارسهما الباحث، بحوث تقام على طريقة المشائين، وبحوث تقام على طريقة الإشراقيين ، وهذا يعني بالضرورة وجود نوعين من الحكمة، الحكمة الفلسفية التي يمكن للعقل تحصيلها ، وحكمة لإشراقية تأليهية ، يعجز العقل عن تحصيلها وإنما تحصل عن طريق الحدس الصوفي أو ما سماه «نور الأنوار» لهذا حدد الهدف من تأليفه كتاب «حكمة الإشراق» بأنه لطالبي التأله على الطريقة الصوفية، من جهة، ولطالبي البحث على الطريقة الفلسفية من جهة ثانية يظهر هذا من خلال تقسيمه إلى باين، الباب الأول سماه ضوابط الفكر والذي صنفه لمن يريدون البحث عن طريق المشائين^(١٢٥). حيث يعتبر القياس هذا الباب. أما الباب الثاني فقد سماه «الأنوار الإلهية» وقد صنفه للإشراقيين الذين «لا ينتظم أمرهم دون سوانح نورانية» ولهذا فالقياس الأرسطي والمنطق المشائي عموماً لا يفيدهم في معارفهم^(١٢٦).

من خلال ما تقدم تفهم أنه - ورغم اعترافه بالمنطق والقياس المشائي لتحصيل الحكمة الفلسفية فإنه يعجزه في تحصيل الحكمة الاشراقية وخاصة التأليه، لهذا أعطى البديل الذي هو المنطق الذوقي أو ما يحلوا للبعض تسميته «المنطق الكشفي» وهذا ما جعل إبراهيم مذكور يعتقد أن المنطق الإشراقي عند السهروردي ما هو إلا اصلاحاً للمنطق الأرسطي، بحيث يخلصه من الصورية الفارغة، وحتى يمكنه ذلك لابد من الاعتراف بالتجربة الروحية التي تجعل من المنطق ذا مضمون من جهة وتصلح من شكله من جهة ثانية^(١٢٧).

إن هذا المنطق الإشراقي الصوفي ليس جديداً على الفكر الإسلامي وحتى على الفكر القديم، حيث كانت تقول به الديانات الشرقية الفارسية والهندية وأفلاطون وغيرهم، كما نجده عند الكثير من المسلمين كابن سينا في آخر حياته، والغزالي والمتصوفة وغيرهم. إلا أن السهروردي استفاد من سبقه، ثم عرف كيف يدق فيه ويربطه ربطاً محكماً بمنطق البحث المشائي.

هذا النقد نجده عند ابن تيمية الذي اعتبر القياس الأرسطي مشقة ومتعبة للعقول وبالتالي لا فائدة ترجى منه في تلقي العلم، كما أنه ليس مصدراً للمعرفة بقدر ما هو طريق قد يوصلنا إليها، وقد لا يوصلنا، ولهذا يترف به كطريق من بين الكثير الطرق التي تستعمل للوصول إلى المعارف، لأن «كل ما يمكن علمه بقياسهم المنطقي يمكن علمه بدون قياسهم المنطقي، وما لا يمكن بدون قياسهم لا يمكن علمه بقياسهم»^(١٢٨). وإذا كان السهروردي قد انتقد القياس الأرسطي خاصة والمنطق المشائي عامة من أجل فتح المجال للمنطق الإشراقي، فإن ابن تيمية انتقد القياس الأرسطي لفتح المجال أمام المنطق التجريبي والحسي، والمنطق الإسلامي القائم على قياس الأولى وقياس الآيات^(١٢٩).

النتيجة:

من خلال ما تقدم نلاحظ أن السهروردي قد تبنى المنطق المشائي في تحصيل المعارف الفيزيقية، لكنه قزمه بل رفضه كوسيلة لتحصيل المعارف الميتافيزيقية

وبالأخص الأمور التأليهية ، فأسند هذه المهمة للمنطق الإشراقى القائم على الحدس الصوفى . لكن رغم تبنيه للمنطق المشائى إلا أنه حاول إصلاح بعض نقاطه من جهة كما مزجه بالبعد النفسى السيكولوجى والصوفى من جهة ثانية . ويظهر هذا فى النقاط التالية :

إن الدراسات الإسلامية التى قام بها المسلمون مزجوا بين مباحث لغوية ومباحث منطقية ، بحيث أن مبحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى لم يتناولها أرسطو ، وإنما استمدها المسلمون من المنطق الرواقى .

إضافة إلى أن السهروردى غير بعض المصطلحات للدلالة على البعد الصوفى ، فدلالة القصد يقصد بها دلالة المطابقة عند المناطقة ، ودلالة الحيطه التى يقصد بها دلالة التضمن ، وأخيراً دلالة التطفل يقابلها دلالة الالتزام . كما استعمل مصطلح «اللفظ المنحط» للتعبير عن اللفظ الكلى ، واللفظ الشاخص للتعبير عن اللفظ الجزئى . وكل هذا عبارة عن مصطلحات تعبر عن جانب نفسى شعورى ، وهو بهذا لم يخرج من بطن المنطق المشائى وإنما ألبسه حلة صوفية إشراقية .

كما أن السهروردى حصر المقولات الأرسطية فى أربعة فقط بل العشرة التى قال بها أرسطو وهى : الكم ، والكيف ، والمتى ، والأين . دون أن يحلل ذلك أو يبرر عمله هذا .

أما بالنسبة للتعريف الأرسطى القائم على الماهية أى يتكون من الجنس والفصل معتقداً أن الجنس يحدد بعض الماهية ، والفصل يحدد البعض الآخر فإن السهروردى يتقده تحت عنوان «قاعدة إشراقية فى عدم التعريف المشائى» حيث يعتقد أنه من الصعوبة إن لم نقل من المستحيل حصر الذاتيات ، لأن ما يعتقد أنه ذاتى قد يكون هناك ما هو ذاتى قبله . . . إلخ .

أما مبحث القضايا فإن السهروردى أقر أنواع القضايا التى قال بها أرسطو مثل القضية الحملية والقضية المعدولة والقضية الموجهة إلا إنه أهمل القضية الشرطية التى قالت بها المدرسية الرواقية وتلامذة أرسطو ، وهو ما تبناه السهروردى . إضافة إلى أنه

رد القضية الجزئية إلى الكلية وهذا من خلال قناعته أن الحكمة الإشراقية كل ، وبقية الحكم جزء وبالتالي فالكل هو الأصل ، والجزء هو الفرع ، وما على الصوفى الحكيم إلا أن يعيد الخط إلى مساره ويرجع الجزء إلى الكل . وهو ما قام به أيضاً فى نقده للقضية السالبة الذى أرجعها إلى القضية الموجبة المعدولة باعتبار المعرفة الإشراقية معرفة إيجابية ، والإيجاب يقين بينما السالب ظن مما يمكننا الاستغناء عنه . كما يرد جميع القضايا الموجهة إلى قضية واحدة سماها «القضية الضرورية البتاة» . أما من حيث التقابل فإن السهروردى رفض شرط الكم والكيف والجهة ، ومن ثم يصبح التناقض عنده يتم بإدخال أداة النقص فى بداية كل قضية ، وهو هنا يساوى بين التناقض والتضاد . وحتى يكون للجزئية نقيض لا بد من إرجاعها إلى الكلية ، لأن لو تركناها جزئية لأصبح من المستحيل علينا أن نحدد البعض الذى يشملها الحكم والبعض الذى لا يشملها ، مما يؤدى إلى اختلاف التصورين وهذا يناقض الشرط القائل يجب أن يتفقا فى الموضوع والمحمول . أما بالنسبة لعكس القضايا ، فقد انتقد أرسطو فى عدم انعكاس القضية الجزئية السالبة ، حيث عكسها فى احتمالين : الأول أن ردها إلى كلية سالبة بالافتراض ثم عكسها إلى كلية سالبة . والثانى ردها إلى جزئية معدولة ثم عكسها .

أما بالنسبة للقياس فإن أغلب خطوات أرسطو اتبعها لكنه فى الأخير وتجنباً للتطويل من جهة ، وتماشياً مع معتقده الصوفى فقد حصر القياس فى الشكل الأول ، والضرب الأول ، الذى يتكون من مقدمة كبرى كلية موجبة ، ومقدمة صغرى كلية موجبة ، ونتيجة كلية موجبة ثم أضاف إليها الجهة التى سماها «البتاة» . وبذلك يصبح القياس السهروردى كالتالى :

كل (ج) (ب) بته .

كل (ب) (أ) بته .

كل (ج) (أ) بته .

كما يرفض أن يكون القياس دائماً وأبداً وسيلة فعالة في تلقى العلوم والمعارف ، بل يعتقد أن الكثير من المعارف حتى الفيزيائية لا تحصل به . أما المعارف الميتافيزيقية وخصوصاً التأليهية فإنه يعجز أن يوصلنا إليها ، وبالتالي فوسيلة الحصول عليها الحدس الصوفي الإشرافي .

وبهذا يكون السهروردي قد تأثر بالمنطق المشائي ، ولكن حاول إصلاحه حتى يتمشى ومذهبه الصوفي .

مراجع البحث

- ١ - يوسف كرم، تاريخ الفلسفة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٤، ١٩٥٨، ص ١٢٣.
- ٢ - عبدالرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٥، ١٩٨١، ص ٣.
- ٣ - محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٨٧، ص ١٨.
- ٤ - يان لوكازفيتش، نظرية القياس الأرسطية، (من وجهة نظر المنطق الحديث) ترجمة عبدالحميد صبره، دار المعارف بمصر، ١٩٦١، ص ٢٦.
- ٥ - جول تريكو، المنطق الصورى، ترجمة محمود يعقوبى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٦٦، ص ٢١.
- ٦ - محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ج١، ط٢، ١٩٨٧، ص ٣٢.
- ٧ - جميل صليبا، المعجم الفلسفى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، دار الكتاب المصرى، القاهرة، ج١٩٧٨، ص ٢٨١.
- ٨ - المرجع نفسه، ص ٢٨١.
- ٩ - الغزالى مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ج١، ط٢، ص ٣٣.
- ١٠ - أبو البركات البغدادى، المتبر فى الحكمة، إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٥٧/١٩٣٨م، ص ٣٤.

- ١١- عبدالمعطي محمد ، محمد محمد قاسم ، المنطق الصوري (أسسه ومباحثه) ، دار المعرفة الجامعية ، الأزريطة ، مصر ١٩٨٥ ، ص ١١٣-١١٤ .
- ١٢- يان لوكاشيفيتش ، نظرية القياس الأرسطية ، ص ٢٦ .
- ١٣- IBRAHIM MADKIUR . L'oreyanon d ARISTOTE dans le monde arabe, libraire 19690 . P.58. Philosophique, Jurin, PARRIS.
- ١٤- السهروردي ، حكمة الإشراق ، تحقيق هنري كوربان ، مركز الدراسات الفارسية ، فرنسا ، ١٩٥٢ ، ص ١٤ .
- ١٥- على سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧ .
- ١٦- أرسطو ، كتاب العبارة ، نقل لإسحاق بن حنين ، ضمن كتاب منطق أرسطو ، تحقيق عبدالرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٥ .
- ١٧- السهروردي ، حكمة الإشراق ، ص ١٥ .
- ١٨- أرسطو ، كتاب العبارة ، ص ٩٩ .
- ١٩- السهروردي ، اللمحات في الحقائق ، تحقيق محمد علي أبو ريان ، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٨ ، ص ٥٣ .
- ٢٠- ابن تيمية ، الرد على المنطقيين ، تحقيق عبدالرحمن ستار ، وعماد خفاجة ، مكتبة الأزهر ، القاهرة ، مصر ، ص ١٥٩ .
- ٢١- أرسطو ، كتاب العبارة ، ص ١٠٠-١٠١ .
- ٢٢- المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
- ٢٣- السهروردي ، اللمحات في الحقائق ، ص ٣٩-٤٠ .

- ٢٤- أرسطو، كتاب المقولات ، نقل اسحاق بن حنين، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوى، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ص ٣٣.
- ٢٥- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ١٧ .
- ٢٦- المصدر نفسه، ص ١٦ .
- ٢٧- أبو نصر الفارابى ، كتاب الألفاظ المستعملة فى المنطق، تحقيق مهدي محسن، دار المشرق ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص ٧٦ .
- ٢٨- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٤٦ .
- ٢٩- أرسطو، كتاب المقولات، ص ٣٥ .
- ٣٠- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٤٥ .
- ٣١- أرسطو ، كتاب الطوييقا، نقل أبى عثمان الدمشقى، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوى، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم بيروت لبنان، ط ١ ، ١٩٨٠، ص ٤٩٤ .
- ٣٢- المصدر نفسه، ص ٥٠١ .
- ٣٣- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٢١ .
- ٣٤- المصدر نفسه، ص ٧٣ .
- ٣٥- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٥١ .
- ٣٦- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ١٨ .
- ٣٧- أرسطو، كتاب العبارة، ص ١٠٣ .
- ٣٨- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٥٤ .
- ٣٩- السهروردى ، حكمة الإشراق ، ص ٢٢ .

- ٤٠- المصدر نفسه، ص ٢٥ .
- ٤١- المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
- ٤٢- المصدر نفسه، ص ٢٥ .
- ٤٣- المصدر نفسه، ص ٢٥ .
- ٤٤- الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٩٨١، ص ٨٧ .
- ٤٥- السهروردي ، حكمة الإشراق، ص ٢٥ .
- ٤٦- المصدر نفسه، ص ٢٥ .
- ٤٧- المصدر نفسه، ص ٣١ .
- ٤٨- أرسطو، العبارة، ص ١٤٤ .
- ٤٩- السهروردي ، حكمة الإشراق ، ص ٢٦ .
- ٥٠- السهروردي ، اللمحات في الحقائق، ص ٥٤ .
- ٥١- السهروردي ، حكمة الإشراق، ص ٢٣ .
- ٥٢- السهروردي ، اللمحات في الحقائق، ص ٥٧ .
- ٥٣- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر ، ط ١٩٨٠، ص ١٢٨ .
- ٥٤- أرسطو، التحليلات الأولى، نقل تذارى، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٠، ص ١٦٥ .
- ٥٥- المصدر نفسه، ص ١٢٤ .
- ٥٦- المصدر نفسه، ص ١٢٢ .

- ٥٧- السهروردي ، اللمحات في الحقائق، ص ٦٢ .
- ٥٨- المصدر نفسه، ص ٨٦ .
- ٥٩- المصدر نفسه، ص ٦٢ .
- ٦٠- الباجوري، حاشية الباجوري على السلم في علم المنطق، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ط١، ١٩٦٦، ص٧٦ .
- ٦١- السهروردي ، اللمحات في الحقائق، ص ٦٢ .
- ٦٢- السهروردي ، حكمة الإشراف، ص ٢٧ .
- ٦٣- المصدر نفسه، ص ٢٧ .
- ٦٤- المصدر نفسه، ص ٢٩ .
- ٦٥- المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
- ٦٦- أرسطو، كتاب العبارة ، ص ١٠٥ .
- ٦٧- المصدر نفسه، ص ١٠٤ .
- ٦٨- عبدالله وافي الفيومي، المبادئ المنطقية، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصدر، ١٩٨٧، ص ٢٦ .
- ٦٩- عبدالله أبو الفضل الخيصى، شرح الخيصى على متن تهذيب المنطق والكلام، مطبعة ومكتبة علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، ص ٥٦ .
- ٧٠- عبدالمتعال الصعيدي، تجديد علم الكلام في شرح الخيصى على التهذيب ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، ص ٩٥ .
- ٧١- عبدالله أبو الفضل الخيصى، شرح الخيصى ، ص ٥٦ .
- ٧٢- أبو البركات البغدادي ، المعترف في الحكمة، ص ٩٠ .
- ٧٣- المرجع نفسه، ص ٩٠ .

٧٤- على عبدالمعطي محمد، ومحمد محمد قاسم، المنطق الصوري (أسسه ومباحثه) ص ٢٦٤ .

٧٥- جول تريكو، المنطق الصوري، ترجمة محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٩٢، ص ١٩١ .

٧٦- البغدادى ، المتبر في الحكمة، ص ٩٩ .

٧٧- السهروردي ، حكمة الإشراف ، ص ٣١ .

٧٨- المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

٧٩- عبدالمتعال الصعيدي ، المنطق المنظم في شرح الملوي على السلم، مكتبة ومطبعة على صبيح وأولاده، ج ١، ص ٢٦ .

٨٠- السهروردي ، حكمة الإشراف، ص ٣١ .

٨١- المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣ .

٨٢- السهروردي ، اللمحات في الحقائق، ص ٧١ .

٨٣- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٤٥ .

٨٤- المصدر نفسه، ص ١٤٦ .

٨٥- المصدر نفسه، ص ١٤٦ .

٨٦- السهروردي ، حكمة الإشراف، ص ٢٩ .

٨٧- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٤٢-١٤٣ .

٨٨- المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٤٣ .

٨٩- يوسف كرم، العقل والوجود، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٣، د.ت، ص ٣٦ .

٩٠- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٥٢ .

٩١- المصدر نفسه، ص ١٥٠ .

٩٢- المصدر نفسه، ص ١٤٨ .

٩٣- المصدر نفسه، ص ١٤٨ .

٩٤- السهروردي، حكمة الإشراق، ص ٢٦ .

٩٥- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٤٩-١٥٠ .

٩٦- المصدر نفسه، ص ١٥٠ .

٩٧- المصدر نفسه، ص ١٥٢ .

٩٨- المصدر نفسه، ص ١٥٣ .

٩٩- المصدر نفسه، ص ١٥٣ .

١٠٠- المصدر نفسه، ص ١٥٤ .

١٠١- المصدر نفسه، ص ١٥٥ .

١٠٢- المصدر نفسه، ص ١٥٨ .

١٠٤- المصدر نفسه، ص ١٥٨ .

١٠٥- المصدر نفسه، ص ١٥٩-١٦٠ .

١٠٦- المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

١٠٧- المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

١٠٨- المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

١٠٩- البغدائي، المعبر في الحكمة، ص ١٢٦ .

- ١١٠- زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ج ١، ١٩٦٦، ص ٢٨١.
- ١١١- السهروردى، حكمة الإشراف، ص ٣٤.
- ١١٢- المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.
- ١١٣- السهروردى، اللمحات فى الحقائق، ص ٨٣.
- ١١٤- المصدر السابق، ص ٨٤.
- ١١٥- المصدر نفسه، ص ٨٤.
- ١١٦- المصدر نفسه، ص ٧٣.
- ١١٧- أحمد الدمنهورى، إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق، دار الكتاب العربية، مصر، ص ١٢.
- ١١٨- السهروردى، اللمحات فى الحقائق، ص ٨٥.
- ١١٩- المصدر نفسه، ص ٨٥.
- ١٢٠- المصدر نفسه، ص ٨٥.
- ١٢١- حسن حنفى، حكمة الإشراف والفينومونولوجيا (دراسة مقارنة) ضمن الكتاب التذكارى لشيخ الإشراف شهاب الدين السهروردى، وزارة الثقافة المصرية، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٢٩.
- ١٢٢- السهروردى، حكمة الإشراف، ص ٣٥.
- ١٢٣- أبو البركات البغدادى، المعتبر فى الحكمة، ١١٢.
- ١٣٤- المرجع نفسه، ص ١١٣.
- ١٢٥- المرجع نفسه، ص ١٣.

١٢٦- السهروردي ، حكمة الإشراق ، ص ٧٢ .

١٢٧- نقلاً عن حسن حنفي ، حكمة الإشراق والفينومولوجيا ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

١٢٨- ابن تيمية ، الرد على المنطقيين ، ص ١٣٥ .

١٢٩- يعرف هذا القياس بتعريفه الآية بأنها «العلامة وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول لا يكون مدلوله أمراً كلياً مشتركاً بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول» ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص ٢٨٥، وبالتالي فالآيات القرآنية دليل كاف لحصول المعرفة.

أما قياس الأولى فيعرفه بقوله: « يدل على أنه يثبت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها، أكمل مما علموه ثابتاً لغيره مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل، كما لا يضبط التفاوت بين الخالق والمخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوق على مخلوق ما لا يحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق، كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم مما يثبت لكل سواه بما لا يدرك قدره» ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص ٢٩١ .